

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

واقع ومستقبل قطاع الإنشاءات في ليبيا: نظرة تحليلية

The Construction Sector and its Future in the Libyan Economy

د. فوزي محمد الشريف لياس 2

د. عبد الناصر عزالدين بو خشيم 1

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الليبي، ومساهمته المرتفعة نسبياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق وتوفير فرص العمل. وانطلقت الدراسة في ذلك من أهمية هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ليبيا، الأمر الذي يفيد في طرح المقترحات اللازمة لزيادة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج وفي التشغيل باعتباره قطاعاً واعداً بالنظر إلى ارتفاع إنتاجه القطاعية النسبية بالقياس إلى ما يناظرها في بقية القطاعات في الاقتصاد الليبي، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط في هذا السياق. ولتحقيق هدفها، استخدمت الدراسة ما يتسق مع طبيعة الموضوع المراد بحثه، وهو أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، واستنتجت أن لا بد للتخطيط للتنمية في ليبيا من أن يأخذ في الاعتبار تنمية قطاع الإنشاءات بشكل أساسي من خلال إدخال تعديلات جوهرية على القوانين والترتيبات والإجراءات التي تحكم عمل هذا القطاع، إضافة إلى تحسين تأهيل العنصر البشري، ما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في هذه الصناعة، في سياق استكشاف واستغلال المزايا النسبية القائمة والمحتملة في الاقتصاد الليبي وزيادة قدرته التنافسية، بما يسهم في تقليص الاعتماد المفرط على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي الحصول على الصرف الأجنبي.

Abstract

The main goal of this study is to shed light upon the importance of the construction sector in the Libyan economy covering during the last decades. Despite the dominant role of the oil sector, it is very important to clarify the size and the contribution of the construction sector to the Libyan national economy in order to suggest adequate and concrete suggestions which help to increase this contribution regarding construction sector as a promise sector, that reinforce development process in the Libyan economy as a whole, and during the post-conflict period in particular.

To achieve its goal, and according to the nature of the study, a descriptive statistical analysis method has been used to trace and analyze the development and the contribution of the construction sector in comparative to the other sectors. The main findings of the study could be summarized as follows:

- Development process in Libya must take into account how to improve the efficiency of the construction sector by focusing on the arrangements and the plans required increasing the total factor productivity in this sector.
- This includes substantial changes in laws, regulations and human capital in the context of discovering and exploiting the comparative advantage of this industry in the Libyan economy, which reinforce its economic development, increases its competitiveness, and reduces the high dependency on oil sector in Libya.

1 أستاذ الاقتصاد المشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

2 محاضر، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

1. مقدمة:

في إطار السعي إلى إحداث تغييرات نوعية في هيكل الإنتاج والاستخدام، وتخفيض مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يتأثر وإلى حد كبير بالعوامل الخارجية، سواء في ليبيا أو في عموم الدول النامية، فإن صناعة الإنشاءات تُعدّ مُكوّنًا أساسيًا من مكونات النمو والتنمية الاقتصادية، بالنظر إلى علاقات التكامل الرأسية والأفقية التي تربطها ببقية الصناعات والقطاعات الأخرى، فضلاً عما تحظى به هذه الصناعة من قدرة على تحقيق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني، مثلما تعتبر مجالا رحبا لخلق فرص التوظيف والعمل.

ولا تتوقف أهمية قطاع الإنشاءات على مجرد حجمه فقط، رغم أهمية ذلك، ولكن على دوره أيضا في دعم عناصر النمو الاقتصادي، وعلى التوقعات المستقبلية بخصوص الطلب على منتجاته، لاسيما مع زيادة الإنفاق على البنى التحتية تبعا للنمو السكاني وارتفاع درجة التحضر. وتوضح الإحصاءات في هذا الصدد وجود علاقة مباشرة بين النمو السكاني والتحضر وبين الزيادات في الطلب على منتجات قطاع الإنشاءات، ففي بداية القرن العشرين كان نحو من 10% من سكان العالم البالغ عددهم 1.5 مليار نسمة آنذاك، يقطنون المدن، فيما أصبح أكثر من نصف سكان العالم يسكنون المدن وجوارها في بدايات القرن الواحد والعشرين، مع نمو عدد سكان الكوكب إلى 6 مليارات نسمة (Mehta, 2002).

ويعتبر قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الليبي القطاع الثاني بعد قطاع النفط من حيث نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مثلما يعتبر قطاعا مهما فيما يتعلق بمستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا. وتبدو حاجة الاقتصاد الليبي في هذا السياق ماسةً إلى إحداث تطويرات هامة في البنية الأساسية المادية وفي الإسكان والمرافق، وذلك من واقع الضغوطات إلى أعلى في الطلب على منتجات هذا القطاع وخدماته، مع ازدياد درجة التحضر، لاسيما إذا ما أُريد زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة الحافز على الاستثمار، ودعم عناصر النمو والتنمية الاقتصادية.

فإذا كان قطاع الإنشاءات يتميز بروابط خلفية وأمامية قوية مع بقية القطاعات الاقتصادية، بحيث لا يتوقف النمو في هذا القطاع عند حدوده فقط، وإنما يتوقع أن يمتد إلى كافة القطاعات الأخرى، فإن من الضرورة بمكان في سياق الاهتمام بالتنمية والكشف عن العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي في ليبيا، طرح بعض الأفكار حول واقع هذا القطاع وأهميته ومتطلبات تطويره وتنميته في المستقبل، وهو ما سوف نتناوله هذه الورقة.

2. أهمية قطاع الإنشاءات في الاقتصاد:

أكدت الدراسات المتعددة (e.g., Ramsaran and R Hosein, 2006; Ali Khan, 2008; Mehta, 2002; Tiwari, 2011)، وتجارب الدول المختلفة على أهمية قطاع الإنشاءات في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من منظور ما يمكن أن يسهم به قطاع الإنشاءات في التكوين الرأسمالي الإجمالي في الاقتصاد، أو بالنظر إلى القيمة المضافة العالية التي يحققها في الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير فرص العمل. وبصفة عامة يمكن إبراز أهمية قطاع الإنشاءات في النقاط التالية:

- بلغ الإنفاق على قطاع الإنشاءات ما يزيد عن 3.0 تريليون دولار على مستوى العالم في عام 1998 (Crosthwaite D, 2000)، فيما يتوقع أن يصل إلى نحو 4.6 تريليون دولار بحلول عام 2015¹، حيث لا ترتبط أهمية قطاع الإنشاءات بحجمه فحسب، ولكن أيضا من الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.
- يتم تصنيف منتجات قطاع الإنشاءات باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الاستثمار وجزءاً من رأس المال الثابت، وكلاهما يمثل ضرورة قصوى لاستمرار النمو الاقتصادي.
- تحظى الاستثمارات في الإنشاءات بأهمية كبيرة من واقع أن النمو الاقتصادي يتطلب الاستثمار في البنية الأساسية كشرط مسبق لحدوث النمو الاقتصادي المحتمل.
- يمكن تعريف الاستثمار في قطاع الإنشاءات وتبيان أهميته من واقع ارتباطه بالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، حيث يمثل قطاع الإنشاءات نحو 40% إلى 60% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في معظم الدول النامية، مثلما تمثل صناعة الإنشاءات نحو ثلث الاستثمار الإجمالي في الأصول المادية في الدول المتقدمة، وهو ما يعادل تقريبا حجم الاستثمار في المصانع والآلات في هذه الدول (WIBOWO, Ir.M. AGUNG, W.D).
- يمكن للاستثمار في الإنشاءات أن يكون أداة مهمة للسياسة العامة التي تستخدم من قبل الحكومة المركزية أو المحلية لتسريع التنمية وخلق فرص العمل. وهو الأمر الذي استنتجته عديد الدراسات والتي بينت أن النتائج العملية الصادرة عنها تنطوي على مضامين هامة فيما يتصل بصياغة السياسات الاقتصادية (Chang, Tsang yao&Chien –Chung Nieh, 2004)
- تقدم صناعة الإنشاءات إسهاما مهما في الاقتصاد الوطني من خلال قدرتها على توليد فرص العمل للعمالة الماهرة، ونصف الماهرة، وغير الماهرة. زد على ذلك أن صناعة الإنشاءات تحتاج إلى مدخلات من الصناعات الأخرى، ومن عناصر الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال) وهو ما من شأنه أن يولد فرصا كبيرة للتوظيف من خلال أثر المضاعف (Ali Khan, 2008).

3. الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الإنشاءات:

طوّر هيرشمان فكرة النمو غير المتوازن إلى تفسير عام للكيفية التي يجب أن تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية، غير أن المفهوم الرئيسي الذي تعتمد عليه نظرية هيرشمان يقوم على الروابط القائمة بين الصناعات التي يجب أن يأخذها المخططون في الاعتبار عند تقرير استراتيجية التنمية.

إن هنالك روابط خلفية وروابط أمامية للمشاريع، حيث تستخدم الصناعات ذات الروابط الخلفية مدخلات تنتجها الصناعات الأخرى، في حين تتحقق الروابط الأمامية في الصناعات التي تنتج سلعا لتصبح بعد ذلك مدخلات في صناعات أخرى. فالروابط الأمامية والخلفية أو علاقات التكامل الرأسية والأفقية من شأنها أن تخلق ضغوطا تؤدي إلى نشوء صناعات جديدة، تؤدي بدورها إلى خلق ضغوط إضافية، وهكذا.

ويمكن أن تأخذ هذه الضغوط صورة فرص جديدة للربح بالنسبة للمنظمين في القطاع الخاص، مثلما يمكن أن تتداخل هذه الضغوط في العملية السياسية بحيث تضطر الحكومات إلى التدخل، حيث من الممكن أن يقرر المستثمرون في القطاع الخاص بناء مصنع في موقع معين، مما قد يدفع مخططي الحكومة إلى تشييد وحدات سكنية عامة وطرق ومرافق وخدمات ترتبط بها (مالكوم، جبلز وآخرون 1995).

¹ See: <http://www.constructionbusinessowner.com/topics/global-construction-spending-reach-46-trillion-2015-old#sthash.Q037Mpdh.dpuf>

وقد بينت الدراسات (Tiwari, 2011) أن النمو في قطاع الإنشاءات يؤثر على النمو الإجمالي في الاقتصاد من خلال روابطه الخلفية والأمامية ببقية القطاعات الاقتصادية، مثلما أنه يمثل قوة دافعة لقطاعات الصناعة التحويلية الأولية مثل، صناعة الإسمنت، والحديد والصلب، والكيماويات، والطلاء، والآجر وغيرها، وقوة دافعة كذلك لأنشطة أخرى مثل الأسواق الكبرى ومنتجات الصناعة التحويلية النهائية بما فيها التعدين والقطاع الأولي، زد على ذلك ما يمكن اعتباره من أنه جزء مهم من الاستثمار الرأسمالي.

وفي هذا السياق أكد (Park (1989 على أن صناعة الإنشاءات تولد آثارا ديناميكية (عبر آثار عالية للمضاعف)، وذلك من خلال الروابط الأمامية والخلفية الكثيفة والقوية التي تربطها إلى بقية القطاعات في الاقتصاد. فأهمية قطاع الإنشاءات تتبع من روابطه القوية ببقية القطاعات الاقتصادية، إذ أن الاعتماد المتبادل فيما بين قطاع الإنشاءات والقطاعات الأخرى ليس عملية استاتيكية ساكنة فقط، بل هو عملية ديناميكية متطورة في الأساس.

لقد تم استخدام تحليل المدخلات - المخرجات على نطاق واسع لتعيين الأداء الاقتصادي القطاعي والاعتماد المتبادل فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث قامت بعض الدراسات (e.g. Rameezdeen et al, 2006) ، بتحليل أهمية قطاع الإنشاءات وعلاقته ببقية القطاعات في الاقتصاد النامي، وأشارت النتائج الصادرة عنها إلى أن قطاع الإنشاءات يتسم بروابط خلفية قوية وبروابط أمامية أقل قوة، كما تبين من خلال التحليل القطاعي على المستوى الكلي وجود اعتماد كبير من قبل قطاع الإنشاءات على قطاع الصناعة يليه قطاع الخدمات، في حين بين التحليل وجود ميل للاعتماد المتنامي لقطاع الإنشاءات على قطاع الخدمات، حيث تلبي منتجات قطاع الإنشاءات احتياجات ومتطلبات قطاع الخدمات.

وجدير بالذكر، أن صور أو أشكال المدخلات والمخرجات الخاصة بقطاع الإنشاءات - التي تبين روابطه ببقية القطاعات - لا تعكس التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج فحسب، وإنما تعكس أيضا السياسة الاقتصادية للحكومة، مما يرتب على الحكومة دورا لا يمكن إغفاله فيما يتعلق بالسياسات المرتبطة بتوزيع الإنفاق الحكومي على الاستخدامات المتعددة، إذا ما أريد تنمية وتطوير قطاع الإنشاءات، باعتباره قطاعا حيويا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان استدامتها.

4. الاقتصاد الليبي وانخفاض القدرة الاستيعابية:

في إطار تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى البنية الأساسية، استنتجت دراسة Easterly & Rebelo (1993) أن الاستثمار في البنية الأساسية العامة يمثل جزءا كبيرا من كل من الاستثمار العام والاستثمار الإجمالي، في حين أن البنية الأساسية في المواصلات والاتصالات ترتبط بشكل متنسق مع النمو الاقتصادي، حيث يصل معدل العائد في هذه القطاعات إلى 63 %، ومرونة التغير في الناتج بالنسبة إلى تغير بمقدار 1% في مستوى البنية الأساسية يصل إلى 0.16 (Kim, Byoungki, 2006, p 5)

وفي الواقع تكون القدرة الاستيعابية للاقتصاد محدودة، أو منخفضة، إذا كانت هنالك اختناقات في الاقتصاد، مثل ضعف القدرة الإدارية، ونقص العمالة الماهرة، والقصور في أنظمة الاتصالات والمواصلات والبنية الأساسية. ومع أن البعض يعترض على استخدام مفهوم القدرة الاستيعابية على أساس قيمة كمية معينة، إلا أن من الممكن تعيين قيمة معينة لكل دولة من الدول، حيث يتم تعريف القدرة الاستيعابية وفق ذلك باعتبارها ذلك القدر من الاستثمارات التي يستطيع الاقتصاد استيعابها عند مستوى معين، بحيث لا ينخفض العائد الحدي للاستثمار عن نسبة معينة (Hagen, 1975 ; Kindleberger, 1973).

وفي الاقتصاد الليبي تجتمع كل هذه الاختناقات لتعبر عن اقتصاد ذي قدرة استيعابية منخفضة ومحدودة، حيث:

- النقص المزمن في الأيدي العاملة المحلية الماهرة والمدرية، والذي دفع في مرحلة سابقة إلى استخدام مكثف لرأس المال، دون اهتمام كاف بجدوى هذا الاستخدام، مثلما أدى إلى استجلاب مزيد من العمالة والشركات المتخصصة من الخارج، الأمر الذي ترتب عليه هدر في استخدام الموارد من ناحية، وضغط على ميزان المدفوعات، وبالذات في ميزان الحساب الجاري من ناحية أخرى.
- ضعف القدرة الإدارية المتمثل في انخفاض كفاءة الجهاز الإداري للدولة¹، فضلاً عن عدم الاستقرار الإداري.
- انخفاض إنتاجية الإنفاق العام بسبب سوء السياسات المرتبطة بتحديد أولويات الإنفاق، إذ تغير هيكل الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق التسييري على حساب الإنفاق التنموي من جهة، وبسبب انتشار ظواهر الفساد المالي والإداري والرشوة والمحسوبية والمحاصصة وما إلى ذلك من جهة أخرى².

إن انخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، وإن كان يمثل معوقاً أمام أي برنامج تنموي، فإن من المتعين أن يتحول إلى حافز للعمل على زيادة هذه القدرة الاستيعابية، من خلال الاستثمار في المشروعات التي يمكنها أن تحقق ذلك، مثل الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، والإسكان، والتي تسهم في تحسين الحياة النوعية للسكان، فضلاً عن الاستثمار في مشروعات تطوير رأس المال البشري، مثل التعليم والتدريب وإعادة التأهيل، بحيث يمكن تعويض النقص الكمي في الأيدي العاملة عن طريق إحداث تحسينات نوعية فيها، تنعكس في صورة تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مدروس عن طريق تحقيق زيادات منتظمة في قدرات الاقتصاد على الإنتاج و / أو الإنتاجية.

وفي هذا السياق تحديداً يبرز دور قطاع الإنشاءات باعتباره شريكاً في المسؤولية عن تنفيذ مشروعات البنية الأساسية المادية، بما لديه من إمكانيات، وبما يمكن أن يكتسبه من خبرات، من خلال الشراكة مع الشركات العالمية في هذا المجال، فضلاً عن التطويرات التي يمكن أن إحداثها فيه، والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كفاءته وارتفاع إنتاجيته، والمساهمة بالتالي في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد، بكل ما يمثله من زيادة في الحافز على الاستثمار، وبالتالي معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

¹ يعمل نحو 76.7% من إجمالي القوى العاملة الليبية لدى الحكومة، ونحو 7.6% لدى منشآت مملوكة للدولة، ما يؤشر على ضعف القدرة على توليد الوظائف لدى القطاع الخاص من ناحية، وعلى تحول الجهاز الإداري للدولة إلى ملاذ للاستخدام دون حاجة حقيقية من ناحية أخرى. أنظر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.

² أنظر: ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2014.

5. أهمية ودور صناعة الإنشاءات في ليبيا:

يعتبر الناتج المحقق في قطاع أو في صناعة الإنشاءات جزءاً رئيسياً ومكملاً للإنتاج الوطني، وذلك عند قياس نسبة إسهام قطاع الإنشاءات في كل من الدول المتقدمة والنامية. وتمثل القيمة المضافة التي يحققها قطاع الإنشاءات نسبة تتراوح بين 7% و 10% في اقتصاديات الدول المتقدمة، وحوالي 3% إلى 6% في الدول النامية (Lowe, 2003). وقد تأخذ هذه النسبة في الدول النامية ومن ضمنها ليبيا مستوى أعلى، من منظور أنها لا تشمل القطاع غير الرسمي والذي يستحوذ على نسب متفاوتة في توليد الناتج المحلي وفي توفير فرص العمل والاستخدام فيما بين الاقتصاديات المختلفة، ترتيباً على عوامل عدة لا مجال لشرحها في هذا السياق.

وفي الاقتصاد الليبي فقد تراوحت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين 4.7% و 7.4% في السنوات الممتدة من عام 2001 وحتى عام 2010 كما هو مبين في الجدول رقم (1)، إلا أن هذه النسبة يمكن أن تأخذ معدلات أعلى فيما لو تم احتساب الجزء غير الرسمي من قطاع الإنشاءات والذي لا يرد في السجلات الرسمية للدولة.

ويتبين من الجدول المذكور كذلك أن قطاع الإنشاءات قد نما بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، رغم التقلبات التي حدثت في معدلات النمو من سنة لأخرى، حيث يمكن القول إن النمو في قطاع الإنشاءات في السنوات الأخيرة يعود إلى عدد من العوامل أهمها:

- التنامي في قيمة القروض الممنوحة لصناعة البناء من قبل مصرف التنمية، والتي ازدادت من 2.5 مليون دينار تقريباً في عام 2000 إلى نحو 130.0 مليون دينار في عام 2007 ثم لتتراجع إلى نحو 65.5 مليون دينار في عام 2009، حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة التكوين الرأسمالي في قطاع الإنشاءات، مما رتب زيادات متتالية في معدلات نمو القطاع.
- التنامي في قروض مصرف الادخار والاستثمار العقاري، حيث ازدادت قيمة القروض العقارية الممنوحة تبعاً من 37.7 مليون دينار في عام 2000 إلى 5745.7 مليون دينار في عام 2011 حسب النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية: الربع الثالث (2007)، والربع الأول (2012))، ما انعكس في صورة ضغوطات إلى أعلى في الطلب على خدمات ومنتجات قطاع الإنشاءات أسهمت في زيادة معدلات نموه تبعاً.
- الزيادات السكانية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن، وبالتالي زيادة الطلب على منتجات وخدمات قطاع الإنشاءات، خاصة مع وجود عجز في عرض المساكن في ليبيا قدرته بعض الدراسات (الزايدي، 2013) بأكثر من 700 ألف وحدة سكنية بحلول عام 2015 استناداً إلى الرصيد السكاني القائم في عام 2006 وتوقعات النمو السكاني. وهو ما يمكن إرجاعه إلى تنامي حالات الزواج حسبما أشارت الدراسة، والتي ازدادت من 39105 حالة في عام 2004 إلى 65326 حالة في عام 2008، فيما ازداد معدل الزواج الخام من عدد 8.4 شخص لكل ألف نسمة في عام 2005 إلى 11.87 شخص لكل ألف نسمة في عام 2008 حسب الكتاب الإحصائي 2009.
- الزيادات في الإنفاق العام الاستثماري والاستهلاكي على حد سواء، لاسيما ما يرتبط بالإنفاق على بعض مشروعات البنية الأساسية في السنوات القليلة الماضية. فقد ازداد الإنفاق العام تبعاً من 5631.6 مليون دينار في عام 2001 إلى 54498.8 مليون دينار في عام 2010، فيما ازداد الإنفاق التتموي من مقدار

1539.0 دينار إلى 23729.4 مليون دينار لنفس العاملين المذكورين، حسب النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية: الربع الرابع (2006)، والربع الرابع (2011)).

وأخيراً في هذا الإطار يمكن تفسير النمو في قطاع الإنشاءات باعتباره انعكاساً لظاهرة المرض الهولندي، التي عادة ما تصاب بها الاقتصادات النفطية، حيث تؤدي الزيادات التي تحدث في الدخل وفي الصرف الأجنبي إلى إحداث زيادات في الطلب على السلع والخدمات غير القابلة للتبادل الدولي ومن ضمنها منتجات وخدمات قطاع الإنشاءات، لاسيما ملكية المساكن والعقارات، مما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى نمو القطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات بمعدلات أعلى من معدلات النمو في قطاعات الزراعة والصناعة، وبالتالي زيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير فرص العمل (زادة ، 2003).

**جدول رقم (1) معدلات نمو قطاع الإنشاءات ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الثابتة لعام 2003)**

السنة	القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج الإجمالي %	معدل النمو في قطاع الإنشاءات %
2001	1732.3	33663.3	5.1	-
2002	2031.4	33444.1	6.1	17.3
2003	1787.0	37725.6	4.7	(-12%)
2004	1948.8	39678.8	4.9	9.1
2005	2290.7	44087.2	5.2	17.5
2006	2464.5	46583.6	5.3	7.6
2007	2980.5	48898.0	6.1	20.9
2008	3338.2	50228.7	6.6	12.0
2009	3638.6	49854.3	7.3	9.0
2010	3850.1	52009.9	7.4	5.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

إضافة إلى ما تتميز به هذه الصناعة من أهمية مرتفعة في الاقتصاد الليبي، سواء في سياق تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أو في هيكل العمالة، فإنها تتميز أيضاً بالارتفاع النسبي في الإنتاجية القطاعية النسبية بالقياس إلى بقية مكونات الاقتصاد الوطني كما هو موضح في الجدول رقم (2).

يتبين من الجدول المذكور أن إسهام قطاع الإنشاءات يصل إلى مقدار 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، وهو بذلك يتفوق على قطاعات الصناعة والزراعة والكهرباء والمياه وخدمات المال والتأمين، وقطاعات النقل والتخزين والمواصلات وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والمقاهي.

جدول رقم (2) هيكل الناتج وهيكل العمالة في الاقتصاد الليبي (2010)

القطاعات الاقتصادية	هيكل الناتج %	هيكل العمالة %	الإنتاجية القطاعية النسبية
الزراعة	2.5	2.96	0.84
التعدين واستغلال المحاجر *	59.5	2.2	27.0
الصناعات التحويلية	5.7	4.8	1.19
الكهرباء والغاز والمياه	1.4	2.7	0.52
الإنشاءات	7.9	2.52	3.13
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والفنادق	4.5	6.1	0.74
النقل والتخزين والاتصالات	4.3	4.78	0.90
الخدمات العامة والخدمات التعليمية والصحية	7.3	68.6	0.11
المال والتأمين وخدمات الأعمال والأنشطة العقارية والخدمات الشخصية وغيرها	7.1	5.34	1.33
إجمالي القطاعات	100.0	100.0	

*يشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، المسح الوطني للتشغيل 2007، طرابلس، ليبيا؛

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، (2012).

وعلى الرغم من تدني هذه النسبة والناجم بالدرجة الأولى عن ارتفاع الإنتاجية في قطاع النفط بالنظر إلى طبيعته ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتكنولوجيا المتقدمة، وعن سوء توزيع الموارد على القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها قطاع الإنشاءات، إلا أن قطاع الإنشاءات يتميز عن القطاعات الأخرى غير النفطية بالارتفاع النسبي في معدل الإنتاجية القطاعية النسبية، وببون شاسع يصل إلى 3.13، مقارنة بـ 1.19 و 1.33 لقطاعي الصناعة التحويلية والمال والتأمين والأخرى على التوالي باعتبارهما أقرب منافسيه. وبالتالي يعد قطاع الإنشاءات الثاني بعد القطاع النفطي من ناحية مستوى الإنتاجية القطاعية النسبية، رغم اتساع الهوة بينهما -كما هو مبين في الجدول رقم (2) - لأسباب تتعلق بالتفاوت في مستوى التكنولوجيا المستخدمة، والتفاوت في مستوى مهارة وتأهيل العمالة فيما بين القطاعين، فضلا عن الطبيعة الاستخراجية لقطاع النفط والتي تؤثر في إنتاجية هذا القطاع من خلال إنتاجية الآبار النفطية العاملة.

وبوضح ذلك وجود آفاق واسعة للاستثمار في قطاع الإنشاءات ناجمة بالدرجة الأولى عن زيادة الطلب على خدمات هذا القطاع، من واقع الحاجة إلى إعادة إعمار وتطوير البنية الأساسية المادية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من زيادة في القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، وزيادة في الحافز على الاستثمار نتيجة ما يترتب من انخفاض في تكاليف النقل، وتوفر البيئة المادية والمؤسسية المناسبة لنمو القطاعات الأخرى.

كذلك، فإن مما يشجع على زيادة الاستثمار في هذا القطاع ما ينطوي عليه من ارتفاع نسبي في الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات غير النفطية، ما قد يعدّ مؤشراً على ارتفاع العائد على الاستثمار فيه، لاسيما وأن الكثير من الموارد المطلوبة لتطويره متاحة محليا، فضلا عما يمكن إحداثه من تطورات في هذا القطاع من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة الصديقة للبيئة، والمواءمة بين هذه الصناعة ومعطيات الندرة النسبية في السكان

كميا ونوعيا من خلال استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال، وإعادة تأهيل وتدريب العمالة الليبية، وتوفير أنظمة راقية للأجور والحوافز تتناسب ومعدل إنتاجية عنصر العمل في هذا القطاع.

باختصار، إن من شأن ذلك أن يسهم إلى حد كبير في زيادة التنوع في هيكل الناتج والعمالة، والذي يعد الهدف المحوري لأي سياسة تنموية، من واقع ما يمثله هذا القطاع من قاطرة للنمو الاقتصادي، مثلما يمثل إحدى الضمانات المطلوبة لاستمرار التنمية واستدامتها، إذ أن زيادة نصيب الفرد من الدخل الناجمة عن زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في المقام الأول، وانخفاض معامل تباين الإنتاجية القطاعية، لا تسهم في دعم وتعزيز فرص النمو الاقتصادي فحسب، بل تمثل أيضاً عوامل ضغط باتجاه تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في تقليل الفقر واستدامة النمو، وإدارة البيئة بشكل ملائم.

6. رؤية مستقبلية:

توصلت الأبحاث حول مصادر نمو الإنتاجية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وغيرها من المناطق، إلى ضرورة أن يركز واضعو السياسات على إحداث تحسينات في أنماط الإدارة ونوعية المؤسسات، إضافة إلى تكثيف الاستثمارات في رأس المال البشري، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمارات عامةً، وذلك حتى يمكن تغيير مسار المعدل المنخفض لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الذي تعاني منه هذه الدول (العبد ودودي، 2003).

من هذا المنطلق، فإن أي استراتيجية تنموية في ليبيا لابد أن تهدف إلى تطوير قطاع الإنشاءات، من خلال التركيز على زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، حيث من الواجب أن يؤخذ في الاعتبار مكونات هذا القطاع من شركات مقاولات ذات قدرة رأسمالية وتكنولوجية محددة، وصناعة بناء متطورة يسهم كل من القطاع الخاص والعام في إنشائها بالنظر إلى القدرات التمويلية والفنية والإدارية لكل منهما، فضلا عن مكاتب هندسية واستشارية متطورة، وبيئة تنظيمية وقانونية متكاملة ومستقرة، تتسجم في مجملها مع ضرورات ومتطلبات تحقيق التنمية في الاقتصاد الليبي.

وفي هذا الإطار لابد من التركيز على تعزيز الكفاءة الاقتصادية لقطاع الإنشاءات بمفهومها الواسع -كما أشارت بعض الدراسات (على سبيل المثال، الرويشد، 2011) - وأوجهها الثلاثة الاستثماري والإنتاجي والتنظيمي، حيث يشير الوجه الاستثماري إلى حجم الإنفاق على هذا القطاع مثلما يشير إلى حجم الأصول الرأسمالية فيه، والذي تدنى إلى مستويات منخفضة في الكثير من السنوات الماضية قياسا بالاحتياجات والمتطلبات اللازمة لنمو هذا القطاع في الاقتصاد الليبي.

وبالنظر إلى الوجه الثاني للكفاءة الاقتصادية وهو الإنتاجية، وكما سبقت الإشارة فإن هنالك معدل إنتاجية مرتفع نسبيا بالنسبة لعنصر العمل في قطاع الإنشاءات بالقياس إلى القطاعات الأخرى، إلا أن ما يلفت النظر في هذا الخصوص بأن العمالة الوافدة تمثل العمود الفقري للعمالة في هذا القطاع، فضلا عن أن شركات المقاولات الليبية تتسم بأنها شركات من ذات الحجم الصغير وتعتمد بشكل كبير على العمالة اليدوية والمؤقتة، والتي تتسم بانخفاض مهاراتها وإنتاجيتها، وهي غير مسجلة رسميا في معظمها، وهو نمط إنتاجي بدائي لا يتسق

والتطورات التي تحدث في تكنولوجيا البناء والإنشاءات، مثلما لا يتسق مع النمط الذي يتخذه عرض عناصر الإنتاج في الاقتصاد الليبي، والذي يتطلب ضرورة زيادة إنتاجية عنصر العمل في قطاع الإنشاءات عن طريق استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال، تسهم في تخفيض الاعتماد على العمالة الوافدة، وتزيد من إسهام العمالة الوطنية، لاسيما في الجوانب الفنية، وتعلي قيمة العمل في هذا القطاع، مما ينعكس إيجابا على أوضاع ميزان المدفوعات، وتسهم في زيادة القدرة التنافسية للقطاع على المستويين المحلي والدولي، مما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، ويعزز فرص النمو والتقدم.

وبالنسبة للوجه الثالث للكفاءة الاقتصادية والمتمثل بالجانب التنظيمي والقانوني، فلا بد من إخضاع الشركات والمؤسسات العاملة في هذا القطاع للتصنيف حسب المعايير المتعارف عليها، فضلا عن ضرورة وجود إطار تشريعي وتنظيمي لعمل هذه المؤسسات يوازن بين الأعباء والمكتسبات، ويضمن حقوق كافة الأطراف المعنية بعمل الإنشاءات، ويخفض من لجوء العديد من مؤسسات هذا القطاع إلى الاقتصاد غير الرسمي.

وأخيرا لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في إطار رؤية مستقبلية شاملة ومتكاملة تكون فيها السياسات واضحة وشفافة وقابلة للتنبؤ، ويتم فيها الحد من الفساد والتسيب الإداري.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- العبد، جورج عطية، حميد رضا داوودي (2003)، " تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "، منشورات صندوق النقد الدولي.
- 2- الرويشد، سليمان بن عبد الله (2011)، قطاع البناء، تعزيز الكفاءة الاقتصادية، <http://www.alriyadh.com/2011/05/15/article632668.html>
- 3- الزايد، خالد (2013)، " الحاجة السكنية وتقديرها في الاقتصاد الليبي عن الفترة (2013-2015)، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الإسكان في ليبيا، بنغازي.
- 4- النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.
- 5- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، طرابلس 2009
- 6- جيلز، مالcolm، وآخرون (1995)، اقتصاديات التنمية، تعريب: طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ، الرياض.
- 7- زادة-إبراهيم، كريستين (2003)، "المرض الهولندي، ثروة تدار بغير حكمة"، التمويل والتنمية، مارس.
- 8- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Ali Khan, Raza,(2008)," Role of Construction Sector in Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan Economy", First International Conference on Construction In Developing Countries (ICCIDC-I) "Advancing and Integrating Construction Education, Research & Practice" August 4-5, Karachi,, Pakistan.
- 2- Chang,tsang yao and Chien-Chung Nieh(2004),"A Note on testing the causal relationship between construction activity and economic growth in Taiwan" Journal of Asian Economics,15,pp591-598.
- 3- Crosthwaite, D. (2000). The global construction market: A cross-sectional analysis. Construction Management and Economics, 18, 619-627.
- 4- Hagen, Everett, E(1975), "The Economics of Development", Revised Edition, Richard D, Irwin, Inc, Illinois, USA.
- 5- Kidleberger, Charles, P, (1973), "International Economics", Richard D, Irwin, Inc, Illinois, USA.
- 6- Kim, Byoungki (2006), "Infrastructure Development for the Economic Development in Developing Countries: Lessons from Korea and Japan", GSICS Working Paper Series, No.11, Nov.
- 7- Lowe, J.L. (2003). Construction Economics, www.callnetuk.com/home/johnlowe 70/

- 8- Mehta.Camara (2002),"Greening of the concrete industry for sustainable development", Concrete International, July.
- 9- Park, S.H (1989)," Likages between Industry and Services and their implications for Urban Employment Generation in Developing Countries", Journal of Development Economics, 30(2),pp359-379.
- 10- Rameezdeen, Raufdeen, et al (2006), "Study of Linkages Between Construction Sector and Other Sectors of The Srilankan Economy",
<http://www.iioa.org/pdf/15th%20Conf/rameezdeen.pdf>
- 11- Ramsaran,Ramesh and Roger Hosein (2006),"Grpwth, Imployment and the Construction industry in Trinidad and Tobago", Construction Management and Economics, May, ISSN 0144-6193,24, pp 564-474.
- 12- Tiwari, Aviral Kumar (2011)," A Causal Analysis between Construction Flows and Economic Growth from India" Journal of International Business and Economy (2011) 12(2): 27-42
- 13- Wibowo, Ir. M. Agung.(W.D), "The Contribution of the Construction Industry to the Economy of Indonesia: A Systemic Approach",
http://eprints.undip.ac.id/387/1/Agung_Wibowo.pdf